



# التقرير الصحفي اليومي

الأحد، 27 آذار، 2016

2016/03/27

## التقرير الصحفي اليومي

التسلسل	عنوان الخبر	الصفحة	الصحيفة
1.	الخضرا : استحداث برنامج دبلوم فني لسوق العمل في كليات المجتمع	9 أ	الغد
2.	"الاعتماد العالي" تعتمد وثيقة معايير لكليات تكنولوجيا المعلومات	9 أ	الغد
3.	اليرموك تعمل لإنشاء كليتي طب الأسنان والتمريض	5	الدستور
4.	موضة التوجيهي خارج الأردن *محمد عبيدات وزير الأشغال الأسبق	15	الدستور
5.	دعوى "تطوير" المناهج والكتب المدرسية! *حلمي الأسمر	20	الدستور
6.	فساد الكبار .. والصغار أيضاً! *ماهر أبو طير	20	الدستور
7.	الوفيات		

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء عربيات



# "الاعتماد العالي" تعتمد وثيقة

## معايير لكليات تكنولوجيا المعلومات

**عمان -** وافقت هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي على اقرار استخدام وثيقة المعايير المهنية التي قام بإعدادها برنامج "جسور" لضبط المعايير والمهارات في جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات "انتاج" بالتعاون مع خبراء دوليين من مجموعة البنك الدولي وبرنامج التنافسية الاردني الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID).

وقال رئيس هيئة الاعتماد الدكتور بشير الزعبي ان الهيئة تحرص على تقديم المساعدة الدائمة والمستمرة لكليات تكنولوجيا المعلومات الاردنية مؤكدا اهتمام الهيئة بالتعاون مع الجهات المحلية والدولية من اجل تقديم المعايير المهنية على افضل مستوى.

وأعرب عن أمله ان تكون الوثيقة مرجعا تستفيد منه كليات تكنولوجيا المعلومات والتي بصدد تحديث برامجها الدراسية.

وقالت "انتاج" في بيان لها انه تم الاستناد الى افضل الممارسات الدولية في إعداد هذه الوثيقة، حيث تم التشاور مع 56 شركة من شركات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة من خلال مجموعات عمل، وتم تضمين وجهات النظر المختلفة من ممثلي القطاع في هذه الوثيقة حيث تعتبر هذه الوثيقة مرجعا مفيدا ومصدرا وافيا تستفيد منها جميع الجهات المعنية.

واكد الرئيس التنفيذي لجمعية "انتاج" نضال البيطار ان الوثيقة تساعد الجامعات على تطوير مناهجها لتتواءم مع سوق العمل المحلي، مشيرا الى ان الجمعية تواصل عملها لتقديم المنفعة لشركات القطاع وللطلبة الذين يدرسون تخصصات تكنولوجيا المعلومات.

من جانبه، قال مدير برنامج التنافسية الاردني الدكتور وسام الربضي "ان برنامج التنافسية يولي اهتماما خاصا بدعم برنامج جسور لضبط المعايير والمهارات لأنه يسهم بشكل مباشر في التطور المستمر والمستدام لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن".

وأكد الحاجة الماسة لجسر الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل التي تم تحديدها من قبل شركات القطاع الخاص، الأمر الذي من شأنه تعزيز القدرة التنافسية للقطاع ككل، وإيجاد فرص عمل جديدة ذات قيمة مضافة. - (بترا)

2

الغد	9 أ
------	-----

التاريخ 2016/02/25

[QF RE 001-01]



قال رئيس جامعة اليرموك الدكتور رفعت الفاعوري ان الجامعة  
تسير بخطى حثيثة لإنشاء كليات لطب الاسنان والتمريض والزراعة  
والطب البيطري في اطار خطتها للوصول للشمولية، لافتا إلى ان الدراسات  
انجزت لإخراج هذه الكليات لحيز الوجود. ورجح ان يباشر بإنشاء كليتي  
طب الاسنان والتمريض خلال الفصل القادم.

.3

الدستور	5
---------	---

التاريخ 2016/02/25

[QF RE 001-01]



# موضة التوجيهي خارج الأردن

□ د. محمد طالب عبيدات \*

كثُر الحديث في الآونة الأخيرة عن انتشار موضحة السفر للخارج من قبل بعض الطلاب في مرحلة الثانوية العامة وتحديدًا إلى دول مثل السودان وتركيا وهنغاريا وأوكرانيا وبعض دول الخليج العربي للحصول على شهادة الثانوية العامة هناك هروبًا من صعوبة الثانوية العامة الأردنية وطمعًا برفع المعدل لسهولة الامتحانات وإحتساب معدلات المدرسة للحصول على فرصة قبول بتخصص جامعي مناسب ونظرًا لغياب الامتحانات الوطنية هناك في بعض الدول.

والقضية مدار البحث أصبحت تشكل ظاهرة واضحة للعيان حيث أعداد الطلبة بالمئات وفي تزايد، مما يعني ضرورة معالجة الأمر وأخذ سمعة التعليم العام بالأردن بعين الاعتبار، ومراعاة مصلحة الطلبة الموجودين حاليًا هناك ولاخر فرصة، لكننا بحاجة لقرارات سريعة ومدروسة لوضع حد لمثل هذه الممارسات ومنع تكرارها مستقبلًا، وهناك تصريحات مطمئنة لمعالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم في هذا الشأن.

ولإنصاف التعليم العام بالأردن عاود بالسنوات الأخيرة بالنقاط أنفاس الجودة للتأهوية العامة والكل يسعى للمضي قدما صوب تجويده أكثر، وأعتبر شخصياً ممارسات بعض الطلبة والمغادرة للخارج كنتيجة ضعفهم يحتاج لضبط لمسألة تكافؤ الفرص والعدالة ودرء الظلم مع الطلبة المتقدمين للتأهوية العامة الأردنية.

مما لا شك فيه أن الطلبة الذين ذهبوا لدول خارج الأردن لتقديم التوجيهي هناك هم من زمرة الطلبة الضعاف علمياً وتحصيلياً -إلا من يتواجد والديهم في الملحقيات الدبلوماسية أو لغايات العمل هناك بحكم الوظيفة أو الإقامة-، ووزارة التربية والتعليم كانت واضحة بقرار إستباقي يقضي بعدم إحتساب التوجيهي لهؤلاء الطلبة إلا إذا تقدموا لامتحان وطني عام، لكن إصرار الطلبة وأهليهم وضع بعض منهم في مأزق كبير وفاقم المشكلة، إلا إذا كان هناك معايير وأسس لإمتحان وطني عام مشابه في حيثياته ومكوناته للإمتحان الوطني الأردني "التوجيهي".

.4

التاريخ 2016/02/25

[QF RE 001-01]



ممارسات حدثت مع بعض هؤلاء الطلبة إنعكست سلباً على سمعتهم وأدائهم، وهم أيضاً بطريقة غير مباشرة يسدّون لسمعة التعليم العام في الأردن والذي يعتبر إحدى النقاط المضيئة في مسيرة الدولة الأردنية والتي نعتز به وجودته نسبياً بالنسبة لإقليم الشرق الأوسط والمحيط العربي، وللأسف حدث بعض الإشكالات مع هؤلاء الطلبة في السودان حيث تم تسريب أسئلة الامتحان العام هناك وتم إتهام بعض الطلبة الأردنيين وإنعكس سلباً عليهم وتم سجن بعضهم للأسف.

في بعض الدول الأخرى هناك إمتحان وطني، ولكن السؤال لماذا يهرب هؤلاء الطلبة من الأردن ليغادروا للخارج لتقديم الامتحان هناك لولا التسهيلات والإغراءات التحصيلية المحتملة للمعدلات والنتائج؟ والمطلوب الآن خريطة طريق واضحة وأسس ومعايير للدارسين بالخارج لتتواءم والثانوية العامة الأردنية على الأقل لتحقيق العدالة ومبدأ تكافؤ الفرص عند القبول في الجامعات الأردنية.

أعلم أن هناك مطالبات نيابية بإيجاد مخرج عملي ولو مؤقت لحل مشكلة الطلبة الذين في الخارج الآن، لكن المطلوب حل جذري للعملية برمتها ووضع أسس ومعايير تمنع أي طالب بالمغادرة لتقديم الامتحان بالخارج إلا إذا كان مقيماً على سبيل المثال لثلاث سنوات متتالية في البلد إياه وكذلك أن تكون كفايات الإمتحان العلمية متواءمة مع الثانوية العامة الأردنية ومعايير أخرى لقياس الجودة والمعرفة العلمية للطلبة !

للأسف كثير من الناس أهالي وطلبة باتت نظرتهم للتعليم للحصول على الشهادة الكرتونة فقط دون مهارات او جودة، وهذا جل خطير، وبالطبع هذا أيضاً ينطبق على الحصول على شهادات الدكتوراة الفخرية وغيرها للحصول على الألقاب الفارغة دون مضمون، وهناك ظلم كبير يقع على الطلبة الأردنيين الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة الأردنية والتي نعتز بها والذين هم قابضون على الجمر، فمعدلات الطلبة الهاربين للخارج أعلى من معدلاتهم دون تعب أو جهد يذكر، والعدل أساس الملك.

ومطلوب فوراً معايير وأسس لضبط الشهادات بكافة أنواعها -ثانوية عامة وغيرها- من الخارج او الداخل لضمان جودة التعليم وإلا فإن قطاع التعليم برمته في خطر! وبصراحة فإن كثير من الشهادات من الخارج باتت بالمزاد العلني وبدفع الفلوس دون تعب -إلا القليل-، والمطلوب قرارات جريئة لإصلاح موضوع اعتماد شهادات الثانوية العامة ومحاسبة المخالفين فوراً، ومطلوب من الحكومة الإذعان بوضوح للتوجيهات الملكية السامية لإصلاح التعليم بشقيه العام والعالي ووضع حد لمهازل شراء الشهادات والمتاجرة بها، لأننا في الأردن لدينا نظام تربوي وتعليمي يعدّ منجزاً حضارياً ومصدر فخر واعتزاز للجميع حيث منذ نشأة الدولة الأردنية خرّج القوى البشرية الكفوة والتي ساهمت في بناء ونماء الأردن والعديد من دول المنطقة.

\* وزير الأشغال العامة والإسكان الأسبق

## دعوى «تطوير» المناهج والكتب المدرسية!

تخضع المناهج والكتب المدرسية عادةً لعمليات مراجعة وتقييم، ليس في بلادنا فحسب، بل في بلاد الدنيا كلها، وفق المخرجات الملموسة لها، وغير ما تراه وما تلمسه من أثر على طلابنا الذين يتلقونها ويتعاملون معها، وهي عملية محدودة ومطلوبة وواجبة، لتوفير أفضل بيئة معرفية للأجيال المتعاقبة، كي يكونوا على مستوى التحديات التي يفرضها العصر، وكي يكونوا أعضاء فاعلين في بناء مجتمعهم، وإغناء مسيرته ومنجزاته في المجالات كافة، وقد شهدنا في الآونة الأخيرة ما يشبه الهجمة على مناهجنا وكتبنا المدرسية، بدعوى التطوير والتحديث، بوصفها مناهج تنمى الفكر المنطوق، ومعاداة الآخر، وتزرع بذور التكفير، وكان لافتاً أن تنصب هذه الهجمة على الهوية الحضارية للأمة التي تمتع من معين الإسلام، والروح التربوية الدينية التي تشيع فيها، ووضعها في قفص الاتهام، خاصة بعد أن شهد العالم موجات متلاحقة من الممارسات المتوحشة، التي تُنسب للإسلام، ما وفر فرصة سانحة للبعض للانتقاض على هذه الهوية، واستهدافها بشكل مباشر، بزرعة محاربة التطرف والتكفير! لقد كان لافتاً استهداف هؤلاء للإسلام بشكل مباشر، وخاصة ما يتعلق بإحدى أهم فرائضه، وهي الجهاد، وفي فهمنا الإسلامي البسيط، لا يوجد إسلام جهادي وإسلام غير جهادي، الجهاد جزء من عقيدتنا الإسلامية، ولهذا نقم أن أي حلف بين إسرائيل وبين أي دولة عربية أو إسلامية لشن حرب على «الإسلام الجهادي» هو حرب على الإسلام من حيث العباد، كما نعتبر أي استهداف لهذه الفريضة هو مس مباشر بهويتنا الحضارية، التي حملت مشعل النور إلى أركان الدنيا الأربعة.

الخطاب الصهيوني مثلاً، استثمر العمليات التي تُسبب إلى تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» لصيغ صورة المقاومة الفلسطينية، حتى السلمية منها، بالصفة ذاتها، وذهب بعيداً أكثر، حينما وسم أي نشاط إسلامي داخل فلسطين والعالم بـ «الإرهاب» واللاقانونية!

الفخ نفسه وقع فيه عمداً أو جهلاً منقوفون وكتاب عرب، حيث ألقوا براء «داعش» على أي نشاط إسلامي، ويرع بعضهم في «دعوشة» كل الإسلام، باعتباره ديناً متطرفاً، ويحتاج لـ «إصلاح» جذري، ومراجعة كل ما ورد في القرآن الكريم والسنة الشريفة، وقد دخل بعضهم إلى هذه الدائرة اللعينة من باب: تطوير المناهج والكتب المدرسية..

إنه لمن السخرية البائسة، أن يلتقي دعاة إخراج مناهجنا وكتبنا المدرسية من دائرة هويتنا الثقافية والحضارية الإسلامية، مع ما يشبه عدونا الصهيوني ومن يشابهه من أنظمة ودول، من حملة مكثفة لتشويه صورة الإسلام، ومحاوله وسمه بالإرهاب والتطرف والدعوشة، ولهذا ننظر إلى تلك الدعوات المشيوشة التي تزعم الحرص على «تطوير» المناهج والكتب المدرسية، باعتبارها جزءاً من هجمة شرسة على الإسلام، يتعمق علينا التصدي لها بكل قوة، وقضج نواياها الحقيقية، ونستثنى من هذا السياق دعاة التطوير الحقيقي للمناهج والكتب المدرسية، الحريصين على أن تكون بمستوى التحديات التي تواجه الأمة، وبما يمكنها من بناء شخصية الطالب الوطنية، ليكون قادراً على أن يكون عنصراً مبدعاً وفاعلاً في مجتمعه، لا مجرد حافظ أو مررد لكم متراكم من المعلومات.

## فساد الكبار.. والصغار ايضا!

إذا صحت المعلومات المتداولة عن دفع مئات الطلبة لرشاوى مالية لمدارس عربية في السودان من أجل الحصول على علامات مرتفعة في الثانوية العامة، ثم دفع رشاوى لتسريب اسئلة الوزارة فحقن امام كارثة اخلاقية كبرى في البلد، فالفساد بات مهنة الجميع، قبل ان تكون القصة فقط تشويه سمعتنا امام العالم، وما وصلنا اليه من التحذر.

نحن نقول اذا صححت، حتى لا نتورط بأتهام الطلاب، وحتى نتضح الحقائق السودانية التي تقول حاليًا ان هناك سماسة اقتنعوا طلبة بدفع مبالغ لا تقل عن ألفي دولار لكل طالب يدفعها لمدارس عربية، في السودان، من أجل التقدم للثانوية العامة.

المعروف هنا ان المدارس في السودان تضع اربعين بالمئة من علامات الثانوية العامة للطلاب، فيما تتولى الوزارة الستين بالمئة من العلامات عبر امتحاناتها، وهذا يقسر الكلام عن دفع رشاوى للمدارس حتى يحصل الطلبة على علامات مرتفعة من جانب المدرسة.

قبل ان ندخل في تحميل المسؤولين، للتوجيهي الاردني ومصاعبه، وقبل ان نشترك في حملات ضد كل بنية التعليم لدينا، فإن الاخطر هو تسلسل الفساد مثل وياء وسيطرته على الجميع!

كان الاتهام بالفساد ينحصر بكار المسؤولين، وبعض الاسماء والمؤسسات، وكان غالبًا ان الشعب يتهم الدولة، وان المواطن دائما هو المظلوم، وهذا ربما يكون صحيحا في حالات محددة، لكننا امام تغيرات جذرية يصير فيها الاتهام بالفساد موجها للجميع، وقد تكون بحاجة لحركات هذه الايام تهتف ضد فساد العامة، قبل فساد النخب، فقد اختلفت المعادلة.

من الذي يسرق الماء، الي الذي يسرق الكهرباء، مرورًا بالذي يدفع رشوى لتعمير معاملة، وصولًا الي الزلزال المتعقب بمئات الطلبة الذين يريدون قيادة حياتنا مستقبلا، ويبدأون حياتهم الاكاديمية بدفع رشى للحصول على الثانوية العامة، وهذا كله يقول: ان الفساد بات ثقافة عامة، على ذات الطريقة التي نراها في دول عربية اخرى حين تعتبر مجرد شطارة او فهلوة.

هل أدى تورط اسماء كبيرة في ملفات فساد، او بأس الناس من محاربة الفساد، الي ارتداد شعبي بحيث بات غير الفاسد مجرد شخص ساذج، تضع

عليه حياته، ام ان تقليد الفاسدين هنا يعبر عن حل اخير بلجأ اليه بعض الناس جراء ظروفهم، ام ان الانسان في المطلق لديه استعداد للفساد، صغيرا اكان ام كبيرا؟!.

قصة طلبة السودان، لو حدثت في دول اخرى، لما مرت مرور الكرام، ولأحدثت هزة كبيرة داخل كل المؤسسات امام الخطر المتمثل في دفع مئات الطلبة وعائلاتهم لرشاوى، وقبول الجميع للمبدأ بزريعة ان الرغبة بالنجاح غير ممكنة بالارلين، فنحن امام كارثة بنوية اخلاقية، تقول، ان كل شيء بات مباحا من أجل الوصول الي الهدف.

ثقافة الفهلوة لم تعد تقف عند هذه الحدود، فممارسة الفساد بشكل عام، باتت واضحة، بأشكال وانماط مختلفة، من سائق التاكسي الذي يشترط اضافة مالية على عداد سيارته، وصولًا الي الكهربائي والميكانيكي الذي يسرق قطع سيارته، او يدعي خرابا غير موجود، لنهب جيبك، وصولًا الي كل الاشكال التي نراها في حياتنا، وهي اشكال تتكامل مع الرشى الصغيرة والكبيرة، لتشكل هدما خطيرا لمحرمات دينية واجتماعية، كانت سائدة بيننا.

من اسهل الاتهامات التي قد تقال هنا، ان الكبار فسدوا، فلحقهم الصغار، وهذا تبرير اسوأ من الفساد ذاته، ولا يريد ان يعترف ان بيننا الاجتماعية تغيرت في العمق، جراء اسباب كثيرة، وهذا التغير يتسارع، يوما بعد يوم، وينزع للأسوأ، ولم تتولد كل هذه الامراض برأيي لولا الفقر والخلخلة الاجتماعية التي تولد اليوم، كل الآثار الجرمية الحائنية، في ظل غياب الرادع الاخلاقي والديني المتمثل بالوالدين والمدرسة والمؤسسة الدينية، فنحن امام تغير مفتوح، بلا ضوابط اخلاقية.

بدلا من التوقف عند فكرة معاقبة الطلبة بعدم الاعتراف بالثانوية العامة المشتراة من السودان وحسب، علينا ان نقرع جرس الانتذار بخصوص ما هو اخطر.

الي ابن نذهب ولماذا نتغير بهذه الطريقة، ولماذا لم نعد نحن!؟.

maherabutair@gmail.com

## 7. الوفيات

- 1- محمد محمود خضير/عرجان
- 2- عادل محمد عبدالرحمن ابو عزيزة/ضاحية الرشيد
- 3- ثامر حسن صائم الكيلاني/خلدا
- 4- غانم يوسف غانم الزريقات/دابوق/جمعية الهدف
- 5- سليم الياس للس/الصويفية
- 6- إنعام أيوب ز عرب/الصويفية
- 7- عطاق فايز سمارة/خلدا
- 8- هيام محمود رشيد الكردي/جبل عمان
- 9- ماجد مصطفى الحنبلي/تلاع العلي
- 10- احمد عبدالله صيرة الشوابكة/مادبا
- 11- احمد حسن الجيرودي/الدوار الأول
- 12- عيسى علي حسين السعيديين/فوعرا
- 13- امنه ابراهيم حسين الاشقر/الرصيفة

التاريخ 2016/02/25

[QF RE 001-01]

